التقرير الإقليمي حول الوظائف والنمو في شمال إفريقيا

ملخص تنفيذي

يناقش هذا التقرير العلاقة بين وتيرة ونمط النمو ونواتج سوق العمل في شمال إفريقيا. وأظهرت التجارب الأخيرة أن العلاقة بين توفير فرص العمل وتعزيز العمل اللائق من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى هي علاقة معقدة ومشروطة بدرجة كبيرة بمسار النمو المرجو. وفي حين أنه من الواضح أن النمو غالبا ما يكون شرطا ضروريا لتعزيز توفير فرص العمل وتحسين جودة التشغيل، إلا أنه لا يكفي بأي حال من الأحوال. ولا يمكن للنمو أن يتميز بعدم توليد فرص عمل فحسب، مما يعني أنه لا يؤثر بشكل إيجابي على معدلات التشغيل، على الأقل في المدى القصير إلى المتوسط، بل يمكن أن يرتبط أيضا بفرص عمل رديئة الجودة وبعدم استقرار متزايد للتشغيل.

ويتضمن التقرير فصلا يقدم نظرة عامة عن العلاقة بين فرص العمل والنمو بالمقارنة فيما بين الجزائر ومصر والسودان وتونس، يليه أربعة فصول تتعلق بكل بلد بالتفصيل. ومع مراعاة قيود البيانات، تحاول جميع الفصول تغطية الفترة من أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى عام ٢٠١٩، وبالتالي تصف الوضع الذي أدى إلى بدء جائحة كورونا (COVID-19). وبينما تحاول بعض الفصول التكهن بشأن تداعيات الجائحة على أسواق العمل في شمال إفريقيا في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإن التحليل الكامل لتأثيرات الجائحة يتجاوز نطاق التحليل.

فصل استعراض عام

لا يعتبر سرا أن نواتج سوق العمل في شمال إفريقيا كانت مخيبة للآمال على مدار العقدين الماضيين، على الرغم من أداء النمو الذي يتسم بالتنوع والجيد في بعض الأحيان من حيث معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويوجد في شمال إفريقيا كمنطقة أعلى معدلات البطالة - بشكل عام ولدى الشباب بالذات- بالإضافة إلى الشرق الأوسط، وبعض أدنى معدلات مشاركة الإناث في جميع مناطق العالم. ويحاول هذا الفصل تسليط الضوء على ضعف أداء التشغيل في المنطقة من خلال دراسة العلاقة بين أنماط النمو الاقتصادي ونواتج سوق العمل في اقتصادات شمال إفريقيا الأربعة وهي الجزائر ومصر والسودان وتونس. كما يسعى هذا التحليل إلى النظر فيما وراء معدلات البطالة والمشاركة من خلال الخوض في نوع وجودة فرص العمل التي تم توفيرها في هذه الاقتصادات وكيفية ارتباطها بنمط النمو الاقتصادي.

وهناك إحدى السمات المشتركة التي تميز طبيعة النمو في معظم هذه البلدان، ألا وهي أنه حتى وقت قريب، كان مدفوعا بالقطاعات الاستخراجية، مثل البترول أو التعدين. وفي بعض البلدان، مثل الجزائر، لا يزال هذا هو الحال إلى حد كبير، حيث يمثل قطاع البترول نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي وجميع الصادرات تقريبا. وفي بلدان أخرى، مثل السودان، يعد التحول حديثا جدا، حيث يرجع تاريخه إلى انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١، عندما ذهبت معظم موارد النفط في السودان إلى الجنوب. وفي تونس، تراجعت حصة قطاع التعدين في إجمالي الصادرات في العقد الماضي بسبب انخفاض احتياطيات النفط والاضطرابات الاجتماعية في قطاع الفوسفات منذ عام ٢٠١١. ولم تعد مصر مُصدرًا كبيرًا للنفط، لكن اقتصادها تأثر منذ فترة طويلة بالتقلبات في اقتصاد النفط، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التحويلات الكبيرة للعمال من البلدان الغنية بالنفط. وفي جميع البلدان الأربعة، تراجعت أهمية عائدات النفط و التعدين في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لكن تراث الاعتماد على هذه القطاعات وغيرها من مصادر الريع شكّل بقوة هيكل اقتصاداتها. وشجع الاعتماد طويل الأمد على عائدات الهيدروكربون والمعادن الأخرى في شمال إفريقيا بشكل أساسي على نمو القطاعات ذات المنتجات غير القابلة للتداول، مثل البناء والعقارات وتجارة الجملة والتجزئة والنقل، الأمر الذي أدى إلى التراجع المبكر للتصنيع. وعلى الرغم من أن قطاعات الخدمات مرتفعة الإنتاجية، مثل «التمويل والتأمين» و«المعلومات والاتصالات» قد نمت بسرعة، فإنها نمت انطلاقا من قاعدة صغيرة بحيث كان لها تأثير محدود على الهيكل العام للتشغيل وستظل تمثل حصة صغيرة من إجمالي التشغيل في المستقبل.

ويتمثل أحد الموروثات المهمة للاعتماد الكبير على عائدات النفط والمعادن التي تصب في المقام الأول في خزائن الدولة هو وجود دور كبير للقطاع العام في توفير فرص العمل في جميع البلدان الأربعة، لاسيما للخريجين في مرحلة ما بعد الثانوية. وبينما لا تزال الجزائر تعتمد اعتمادا كبيرا على التشغيل في القطاع العام، حاولت تونس ومصر الحد من دور القطاع العام في التشغيل منذ الثمانينيات، وحققت بعض النجاح. وفي حين شكل التشغيل في القطاع العام حوالي ٤٠٪ من العمالة في الجزائر في ٢٠١٠، انخفضت حصته إلى ٢٢٪ في مصر و١٥٪ في السودان و٢٢ - ٢٣٪ في تونس.

رغم النجاح في الحد من دور القطاع العام في أسواق العمل، أحرزت مصر وتونس والسودان نجاحا أقل في تنمية التشغيل الرسمي في القطاع الخاص. ولم يفضل نمط النمو الأخير في البلدان الثلاثة القطاعات التي تولد فرص عمل رسمية كبيرة في القطاع الخاص، مثل التصنيع أو التمويل أو المعلومات والاتصالات. وبدلا من ذلك، كان الجزء الأكبر من نمو فرص العمل متمثلا في قطاع البناء وقطاع تجارة الجملة، وتجارة التجزئة، والنقل والتخزين، والإقامة وخدمات الأغذية، مع نسبة كبيرة من العمالة غير الرسمية.

ويكشف تحليل نمو الإنتاجية داخل القطاعات وفيما بينها على مدى السنوات العشرين الماضية عن أنماط مختلفة في البلدان الأربعة، لكنه يؤكد أن التغيير الهيكلي قد فضل في الغالب القطاعات منخفضة الإنتاجية، مع حدوث معظم الزيادات في الإنتاجية داخل القطاعات وليس بينها. ففي الجزائر ومصر، ساهم التغيير الهيكلي بشكل سلبي في نمو الإنتاجية في جميع الفترات الفرعية الثلاثة التي تم فحصها. وفي تونس، تبدو الصورة أكثر اختلاطا، حيث يساهم التغيير الهيكلي بشكل إيجابي في الإنتاجية في فترتين فرعيتين (٢٠٠٠-٢٠٠٥ و٢٠١٠-٢٠١٥)، لكن ليس في الفترتين الأخريين (٢٠٠٥-٢٠١٠ و٢٠١٥-٢٠١٨). وبشكل عام، لم تكن عملية التحول الهيكلي في المنطقة مواتية لنمو الإنتاجية، وبالتالي فضلت القطاعات منخفضة الإنتاجية التي تميل إلى توفير وظائف منخفضة الجودة، وغالبا ما تكون غير رسمية.

فيما يتعلق بمعدلات المشاركة في قوة العمل والتشغيل، يخلص هذا التحليل إلى أن المعدلات إما كانت مستقرة أو انخفضت في السنوات الأخيرة، لاسيما بالنسبة للرجال. ويعد هذا الاتجاه مقلقا بشكل خاص في الجزائر ومصر. ويحدث ذلك بين الرجال من كلا طرفي الطيف العمري ويتركز بين الفئات الأقل تعليما والتي تقل احتمالية ظهورها بين العاطلين عن العمل. وبينما يُرجح أن تشارك النساء المتعلمات أكثر من نظرائهن غير المتعلمات، فإن معدلات التشغيل بين النساء المتعلمات تتراجع نظرا لتوفر فرص أقل في القطاع العام، باستثناء تونس بعد ثورة ٢٠١١.

وتعكس البطالة في شمال إفريقيا مشكلات الاندماج في سوق العمل بالنسبة للمنضمين الجدد من المتعلمين، وبالتالي تعتمد بشكل حاسم على معدل نمو هذه المجموعة. مع التباطؤ في عدد السكان من الشباب في الجزائر ومصر وتونس، استقرت معدلات البطالة إن لم تنخفض بشكل طفيف في السنوات الأخيرة. ففي الجزائر، تراجعت معدلات البطالة من المستويات المرتفعة جدا التي أعقبت العقد الأسود في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ثم استقرت في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وفي مصر، اتخذت اتجاها هابطا باستثناء ارتفاعات إيجابية فيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وفي تونس، كانت في تصاعد قبل عام ٢٠١١، خاصة بالنسبة للنساء، حيث زاد عدد خريجات التعليم العالي. وبعد الارتفاع الحاد في أعقاب الثورة التونسية ، يبدو أن معدلات البطالة في تونس قد استقرت مع السيطرة على عدد الخريجين. ومع ذلك، يبدو أن الإحباط يتزايد لدى الشباب في تونس، وبدرجة أقل في مصر، كما يتضح من ارتفاع معدلات الشباب غير المُدرجين بالتعليم أو العمل أو التدريب.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإعادة توجيه الاقتصادات الأربعة نحو اتجاه تقوده السوق بشكل أكبر، لم تنجح أي من البلدان الأربعة في تعزيز وظائف القطاع الخاص، مع خفض التشغيل في القطاع العام. وكان التشغيل في القطاع الخاص في الغالب غير رسمي وغير مستقر. ويرجع ذلك جزئيا إلى حقيقة أن القطاعات التي لديها القدرة على توفير وظائف رسمية في القطاع الخاص، مثل التصنيع والتمويل والاتصالات، إلى جانب بعض الخدمات الراقية الأخرى مثل السياحة، قد نمت ببطء شديد أو لعبت دورا محدودا في المزيج العام للتشغيل. ويمكن لقطاع التصنيع على الأخص أن يوفر عددا كبيرا من فرص العمل الرسمية ذات الإنتاجية المتزايدة المحتملة. ومع ذلك، لم يرقى هذا القطاع إلى مستوى هذه الإمكانات في أي من البلدان الأربعة، وبدلا من ذلك، فقد نصيبه من التشغيل. وأدى نمو قطاع البناء و التشييد والتجارة والنقل بشكل عام إلى توفير فرص عمل رديئة الجودة، معظمها غير رسمية ومنخفضة الإنتاجية. وبالتالي، تتراجع البلدان الأربعة عن التصنيع مبكرا وتتراجع عن مسار التحول الهيكلي نحو دخل أعلى.

الجزائر

اعتمد نموذج النمو في الجزائر اعتمادا كبيرا على عائدات النفط والغاز، والتي تعد أيضا المحرك الرئيسي للإنفاق العام. ونظرا لأسعار النفط المواتية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤، سجلت الجزائر نموا غير مسبوق، مما ساعدها على أن تعكس اتجاه المد الذي حدث خلال «العقد الأسود» في التسعينيات. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، هناك عاملان رئيسيان ساعدا الجزائر على تحمل بعض أسوأ عواقب انعكاس أسعار النفط في عام ٢٠١٤. العامل الأول هو فائض ميزان المدفوعات، الذي سمح بتراكم احتياطيات النقد الأجنبي التي بلغت ١٨٨ مليار دولار أمريكي - ٣٢ شهرا من الواردات - في نهاية عام ٢٠١٣. والعامل الثاني هو إنشاء صندوق تنظيم الإيرادات (RRF)،

بقيمة ما يعادل ٨٠ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣، والذي كان بمثابة حاجز ضد عجز الحسابات المالية في السنوات الأخيرة.

مع تراجع أسعار النفط العالمية في عام ٢٠١٤، مرت الجزائر بمرحلة جديدة من تنميتها الاقتصادية، تميزت بانخفاض عائدات النفط والغاز، وعجز مالي كبير وتباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وانخفضت معدلات النمو الفعلي إلى ٠,٨٪ في عام ٢٠١٩، وتحول نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى سالب. ومنذ عام ٢٠١٠، ظل إنتاج الهيدروكربونات في حالة ركود بسبب تقادم حقول النفط وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع، وسط ضعف الحوافز المالية للشركات الدولية. ودفع انخفاض أسعار النفط الحكومة إلى خفض الإنفاق على الاستثمار العام، مما أدى بدوره إلى مشكلات لبعض المؤسسات العامة الكبرى.

ويكشف تحليل تطور التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية أن هذا التطور قد زاد بشكل أكبر في قطاعات الخدمات، والتي كانت تمثل أكثر من ٦٠٪ من التشغيل في عام ٢٠١٩. وكانت حصة التشغيل في الصناعة، والتي كانت منخفضة بالفعل في عام ٢٠٠١، أقل من ١٣٪ في عام ٢٠١٩. وزادت حصة التشغيل في قطاع البناء و التشييد بشكل كبير في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لكنها تراجعت قليلا بعد عام ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، واصل التشغيل في قطاع الزراعة انخفاضه المطرد.

وعلى الرغم من عملية الخصخصة التي بدأت في التسعينيات من القرن الماضي، فإن القطاع العام الجزائري لا يزال كبيرا جدا، وتواصل الدولة الجزائرية لعب دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي من خلال سياساتها المالية والاجتماعية. ولا يزال وزن القطاع الخاص في الاقتصاد متواضعا (يمثل أقل من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل ٦٢٪ من التشغيل في عام ٢٠١٩) ولازال يتعايش جنبا إلى جنب مع الشركات المملوكة للدولة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد تقريبا.

وفيما يتعلق بإجماليات سوق العمل الرئيسية، فقد تحسن الوضع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. وزاد معدل المشاركة بشكل مطرد وخاصة بين النساء المتعلمات. ومع ذلك، انخفضت نسبة المشاركة بشكل كبير بين الرجال الأقل تعليما. وانخفض معدل البطالة بشكل حاد في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع تعافي الاقتصاد، وظل مستقرا خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وقامت الحكومة الجزائرية بمعالجة البطالة بشكل تقليدي من خلال برامج العمل المؤقت وريادة الأعمال المدعومة. ومع ذلك، هناك شكوك حول استمرار فعاليتها في غياب انتعاش اقتصادي أوسع. وعلاوة على ذلك، على الرغم من الموارد الكبيرة المستثمرة في برامج سوق العمل النشطة تلك، هناك أدلة ضئيلة على فعاليتها. وعلى الرغم من أنها توفر فرص عمل مؤقتة بشكل أساسي، فإنه لا توجد معلومات متاحة حول تأثيرها على المدى الطويل على «تخريج» المستفيدين وخروجهم النهائي من هذه البرامج.

ويخلص الفصل إلى أن سوق العمل في الجزائر سوق جامدة وتميل إلى تفضيل العارفين بمواطن الأمور مقابل الدخلاء الجدد. ولذلك، قد يكون لتحسين مرونة سوق العمل آثار مهمة في الحد من البطالة، على المدى القصير والمتوسط، من خلال تقليل تكاليف البحث والتشغيل بغرض إدماج الشباب الدخلاء في سوق العمل. كما يخلص الفصل إلى أن ارتفاع مستوى البطالة بين شباب الخريجين ناتج عن عدم التوافق بين العرض والطلب في سوق العمل. كما لم يكن القطاع الخاص قادرا على خلق طلبٍ كافٍ على العمالة الماهرة ، ويعد توزيع الطلاب الجزائريين غير متوازن بشكل كبير تجاه التخصصات التي لا توفر المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص.

مصر

ركزت إدارة الاقتصاد الكلي في مصر على مدار عقود على استقرار الأسعار والسيطرة على العجز المالي وتقليص دور الدولة وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع. وفي نوفمبر ٢٠١٦، أبرمت الحكومة المصرية اتفاقية مع صندوق النقد الدولي ونفذت برنامج إصلاح ساعد الاقتصاد على تحسين إجماليات الاقتصاد الكلي. وعلى الرغم من ذلك، لم يصاحب هذه التطورات بالضرورة تحسن في مستوى معيشة الأفراد. وبالفعل، في عام ٢٠١٩، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر ٥,٦٪، وانخفض معدل التضخم إلى ٩,٤٪، وانخفض معدل البطالة إلى ٧,٩٪، وانخفض العجز المالي الكلي إلى ٨٪ بعد أن بلغ ذروته عند ١٦,٥٪ في عام ٢٠١٤، بينما زادت الاحتياطيات الدولية إلى ٤٤ مليار دولار أمريكي بعد انخفاضها إلى ١٤,٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٣. ومع ذلك، ارتفع معدل الفقر إلى ٣٢,٥٪ في عام ٢٠١٨ من ٢٧.٨٪ عام ٢٠٥، ولكنه عاد إلى الانخفاض مجدداً عام ٢٠١٩ حيث وصل إلى ٢٩.٧٪.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تدهور المستوى المعيشي للطبقة المتوسطة وذلك لأن الأجور والمعاشات لم تواكب معدل التضخم.

تتمثل النتائج الرئيسية في الفصل الخاص بمصر في أنه على الرغم من انخفاض معدل البطالة بشكل عام، فإن مؤشرات سوق العمل المصري الأخرى قد ساءت على مدار العقدين الماضيين. ويشير انخفاض معدلات البطالة بالإضافة إلى انخفاض معدلات التشغيل إلى إنخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل و ربما زيادة معدلات البطالة المحبطة. ويفسر التباطؤ في نمو فئة الشباب وصغار البالغين إلى حد كبير تخفيف الضغط الديموغرافي على سوق العمل، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة بين الشباب. ويعتبر هذا التباطؤ في الضغط الديموغرافي مؤقت، ومع ذلك، يتعين على سوق العمل أن يتأقلم في النصف الثاني من هذا العقد مع طفرة من مجموعات

كبيرة من المنضمين الجدد إلى سوق العمل.

وقد مثّل عدم توافق المهارات في مصر مع متطلبات سوق العمل تحديات إضافية خلال العقدين الماضيين. وأصبحت أنواع العمل غير المستقرة أكثر انتشارا، لاسيما بين فئات الخريجين الأعلى تعليما، مما يعكس النمو غير المتناسب لقطاعي البناء و التشييد والتجارة. وارتبط التحول بتوزيع نوع التشغيل في سوق العمل المصري، مع ظهور قوي للتشغيل الغير رسمي مقابل أجر خارج المنشآت وزيادة عدم التشغيل الغير رسمي حتى في الوظائف داخل المنشآت، مع إحساس متزايد بالهشاشة بين العاملين. وكانت هناك زيادة سريعة في الفقر في أوساط العاملين، لاسيما بين أنواع معينة من التشغيل مثل العمل مقابل أجر في القطاع الخاص غير الرسمي داخل المنشآت وخارجها. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت الأجور الفعلية في عام ٢٠١٨، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الأجور الفعلية في وظائف القطاع الخاص الرسمي ووظائف القطاع الخاص غير الرسمي داخل المنشآت. وفي المقابل، زادت الأجور الفعلية في وظائف القطاع الخاص غير الرسمي خارج المنشآت بشكل مطرد. وتركزت الوظائف منخفضة الأجر في الغالب في العمل غير الرسمي مقابل أجر خارج المنشآت (بين الرجال) وداخل المنشآت (بين النساء).

من المتوقع أن تؤدي أنماط انخفاض الأجور الفعلية في الوظائف التي يحتمل أن تكون ذات جودة أفضل، إلى جانب ارتفاع الأجور في الوظائف غير الرسمية والأكثر تقلبا، إلى تحول تفضيلات الباحثين عن العمل نحو مكاسب مالية قصيرة الأجل في الوظائف غير الرسمية والابتعاد عن المكاسب طويلة الأجل في وظائف القطاع الرسمي، لاسيما القطاعات التي تساهم في القيمة المضافة الرتفعة وارتفاع الصادرات، مثل الصناعات التحويلية.

ولا يزال يصعب على المرأة دخول سوق العمل. بالإضافة إلى التحولات المذكورة أعلاه، هناك قاعدة قوية مفادها أن العاملين يجب أن يعملوا لساعات طويلة (أكثر من ٤٠ ساعة في الأسبوع). ويعيق ذلك خيارات المرأة في العمل، بالنظر إلى عبء المسؤوليات المنزلية التي تتحملها في الغالب. كما أنه من الأرجح أن تعمل النساء – مقارنة بالرجال - في وظائف منخفضة الأجر، على الرغم من أنه من الأرجح ان تعمل في وظائف توفر إجازات مدفوعة الأجر وإجازات مرضية.

لم تساعد أنماط النمو الاقتصادي في تحسين أداء سوق العمل في مصر لأربعة أسباب. أولا، تعد معظم محركات النمو في مصر كثيفة رأس المال إلى حد ما. ثانيا، بينما زادت حصة القطاع الخاص في الاقتصاد، تراجعت إنتاجيته. ثالثًا، فإن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر كان موجه إلى قطاع النفط الكثيف في رأس المال. وعلاوة على ذلك، ساهمت الحصص المتزايدة للقطاعات ذات المنتجات غير القابلة للتداول والقطاعات منخفضة القيمة المضافة، مثل قطاعي البناء والنقل، في الناتج المحلي الإجمالي في توفير فرص عمل هشة وتتطلب مهارات متدنية.

السودان

تعرض السودان، وهو اقتصاد ينتمي للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل ، لعدد من الصدمات التي أدت إلى تقلبات كبيرة في أداء الاقتصاد الكلي. ففي عام ١٩٩٩، بدأ السودان في تصدير النفط، مما أدى إلى فترة من الاعتماد المتزايد على النفط من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١١. وكان لذلك نتائج إيجابية وسلبية. فمن الناحية الإيجابية، سمحت الإيرادات النفطية بزيادة الاستهلاك والإنفاق العام وارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو قطاع النفط. وفي الواقع، سمحت عائدات النفط للسودان بالانتقال من مصاف الاقتصادات منخفضة الدخل إلى اقتصادات الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. وعلى الجانب السلبي، أدى الاعتماد الكبير على النفط إلى خضوع الاقتصاد لتقلبات أكبر وتعرضه للتقلبات الشديدة الخاصة بأسعار النفط في السوق الدولية ونقص متزايد في التنويع. وأدت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، مما قلل من نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان. كما أدى الاعتماد المتزايد على النفط إلى تغيير هيكلي كبير أدى إلى تراجع دور الزراعة، التي كانت في السابق المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير. وبعد انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١، فقد الاقتصاد السوداني حوالي ٧٥٪ من عائدات النفط ، مما كان له آثار سلبية فورية على المركز المالي وميزان المدفوعات وآثار دائمة على قدرة الاقتصاد على النمو.

تعد اتجاهات سوق العمل في السودان غير مؤكدة إلى حد ما، بالنظر إلى ندرة البيانات المتاحة. وتتوفر ثلاث نقاط بيانات فقط لنتائج سوق العمل للأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١١ و٢٠١٤/٢٠١٥. وتكشف هذه البيانات أن المشاركة في قوة العمل نمت بشكل طفيف من ٤٩٪ في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٣٪ في عام ٢٠١٤/٢٠١٥. ويعكس ذلك انخفاضا في المشاركة بين الذكور وزيادة بين الإناث. وزاد معدل البطالة خلال نفس الفترة من ١٤٪ في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠٪ في عام ٢٠١٤/٢٠١٥. ويمكن تفسير هذه الزيادة بانكماش اقتصاد السودان بعد انفصال الجنوب في عام ٢٠١١.

ومع تكيف الاقتصاد السوداني مع خسارة عائدات النفط، انخفضت حصة العمل مقابل أجر والعمل الحر، وزادت حصة العاملين لحساب الأسرة بدون أجر، مع عودة أعداد متزايدة من العاملين في الزراعة الأسرية، وهو قطاع يعمل تقليديا كقطاع يمتص فائض العمالة في اقتصاد مثل اقتصاد السودان.

وتشير نتائج تحليل نمو الإنتاجية إلى أن مكون داخل القطاعات كان المحرك الرئيسي لنمو الإنتاجية الإجمالية على مدار العقدين الماضيين، لكن مكون بين القطاعات كان له مساهمة سلبية في الإنتاجية الكلية.

تونس

قبل التغيير السياسي في عام ٢٠١١، سجلت تونس نموا قويا بلغ متوسطه حوالي ٤,٣٪ سنويا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠. وانخفض معدل الفقر من ٢٥,٤٪ إلى ٢٠,٥٪ خلال نفس الفترة. ومع ذلك، لم يتجاوز متوسط النمو السنوي ١,٧٪ بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، سجل عام ٢٠٢٠ معدل نمو سلبي متوقع بنسبة ٨,٦-٪ كنتيجة لجائحة كورونا (COVID-19).

وعلى مدار العقدين الماضيين، اتبع نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في تونس نمط أسنان المنشار. وكانت الأزمة الاقتصادية والمالية في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إحدى الشرارات التي أشعلت الانتفاضة الشعبية عام ٢٠١١. ولم يتعافى الاقتصاد أبدا بسبب عدم وجود بيئة سياسية واقتصادية كلية مستقرة.

لم تتغير مشاركة الرجال في قوة العمل بشكل جذري على مدار الخمسة عشر عاما الماضية، باستثناء ذوي مستويات التعليم المنخفضة، لاسيما غير المتعلمين. وشهدت المجموعة الأخيرة انخفاضا في معدل مشاركتها من ٦٩٪ إلى ٦١٪. وقد يعكس هذا التراجع إحساسا بالإحباط بين هذه المجموعة التي تتكون أساسا من أولئك الذين يبلغون من العمر ٥٠ عاما أو أكبر. كما كانت معدلات التشغيل مستقرة إلى حد كبير. وكان اتجاه معدل التشغيل أكثر استقرارا بالنسبة للرجال منه بالنسبة للنساء، باستثناء أولئك الذين لم يحصلوا على شهادة تعليمية، الذين شهدوا انخفاضا ملحوظا في معدل التشغيل. وفي السنوات الأخيرة، تحسن معدل تشغيل النساء الحاصلات على تعليم جامعي، لكنه لا يزال دون المستوى الذي وصل إليه في عام ٢٠٠٧.

ومن أبرز مؤشرات الاختلال الوظيفي في سوق العمل في تونس معدل البطالة المرتفع بشكل خاص بين الشباب والنساء. وارتفع معدل البطالة بشكل حاد في عام ٢٠١١ - وصل إلى ١٨,٦ في المائة لأول مرة - بسبب تراجع النشاط الاقتصادي. وبعد عام ٢٠١١، عاد معدل البطالة إلى مستوياته التاريخية، لكنه لم ينخفض بشكل ملحوظ. وبلغ معدل البطالة ذروته مرة أخرى عند ١٨ في المائة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ نتيجة لأزمة كورونا (COVID-19).

ويُعتقد أن معدل البطالة المرتفع بين الشباب يعكس صعوبة الانتقال بين الدراسة والعمل، وعدم كفاءة آليات الوساطة في سوق العمل. وتؤدي هذه المشكلات، إلى جانب المشاركة المنخفضة في سوق العمل والمجموعات المحبطة، إلى قلة استغلال القوى العاملة، وبالتالي إهدار الموارد البشرية.

وفيما يتعلق بجانب الطلب ، تتمثل النتيجة الرئيسية في أن القطاعات المختلفة للاقتصاد لم توفر فرص عمل كافية لاستيعاب العرض المتزايد للعمالة، لاسيما فئة الشباب المتعلمين بشكل متزايد في البلاد. وشهدت القطاعات الأكثر إنتاجية، لاسيما التمويل والاتصالات، ضعفا في توفير فرص العمل.

هناك مؤشر آخر يساعد على فهم أداء سوق العمل بشكل أفضل وهو معدل الباحثين عن العمل المحبطين. ومن المثير للدهشة أن الشباب هم من يُظهرون أعلى معدل من الإحباط. ومن بين النساء، تعد النساء الأقل تعليما هم الأكثر إحباطا، في حين أن الرجال الحاصلين على التعليم الثانوي هم الأكثر إحباطا من بين الرجال.

وكان هناك عجز بقطاعات أخرى غير القطاع العام في جذب خريجي الجامعات. ويعمل ما يقرب من نصف هذه المجموعة (رجال ونساء) في القطاع العام. وتعد هذه النتيجة غير مفاجئة عند تحليل الهيكل الصناعي للاقتصاد التونسي، القائم على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع استيعاب الخريجين. ويعمل واحد من كل ثلاثة من خريجي الجامعات في القطاع الخاص غير الرسمي، وزاد هذا المعدل بشكل مطرد في السنوات الأخيرة.

ولم تتحسن الأجور الفعلية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي. ويتم تفسير الاتجاه الملحوظ في مختلف القطاعات من خلال مركزية مفاوضات الأجور في تونس بين نقابة عمالية قوية والحكومة ومنظمة أرباب العمل. وتتبع الأجور في القطاع غير الرسمي بشكل عام تطور الأجور في القطاع الرسمي.

كما تفاقمت مشكلات الاقتصاد التونسي خلال العقد الماضي بسبب التباطؤ غير المسبوق تاريخيا في قطاعين استراتيجيين، هما النفط و الفوسفات ، بسبب الاحتجاجات في الجنوب. وكان للانكماش في هذه القطاعات تأثير متعدد الأبعاد على المالية العامة. كما أدى تراجع النمو إلى تفاقم المشكلة الهيكلية للاقتصاد التونسي، ألا وهي انخفاض معدل الاستثمار.

ولا يمكن القول أن الاقتصاد التونسي قد نجح بالفعل في التحول الهيكلي، كما يتضح من حصة القيمة المضافة في مختلف القطاعات الأساسية. وكما أشير، تعرقل الديناميات الضعيفة لإعادة توزيع فرص العمل أيضا تحسين الإنتاجية.